نقابة مصممى الفنون التطبيقية
جامعة حلوان
رئاسة مجلس الوزراء
الصندوق الاجتماعى للتنمية

المؤتمر العلمى الثانى لنقابة مصممى الفنون التطبيقية

تحت عنوان

المصمم ودعم القدرة التنافسية للمنتج المصري فى ظل المتغيرات العالمية

تحت رعاية

الأستاذ الدكتور / عاطـــف عبيـــد رئيس مجلس الوزراء

(ورقة عمل)

حول العولمة الاقتصادية

وانعكاساتها على تسويق التصميمات الصناعية والسلع

مركز القاهرة الدولى للمؤتمرات

١ - ٢ أبريل ٢٠٠١

(إعداد)
فاروق حسنين مخلوف
وزير مفوض تجارى
ممثل مصر الدائم الأسبق لدى منظمة الجات / جنيف

المحتـــــويات

الموضـــــــــوع	الصفحة
مقدمة:.....	١
أولا:مفهوم ومقومات العولمة الاقتصادية.....	٣
ثانيا:قواعد التجارة فى الملكية الفكرية فى الجات/المنظمة العالمية للتجارة وعلاقتها بالتصميم الصناعى.....	٩
ثالثا:التصميم الصناعى فى إطار الاقتصاد المعرفى وفى ضوء ثورة المعلومات والتسويق	١٥
رابعا:خطوط رئيسية مقترحة لتحرك مصر فى مجال تنمية التصميم الصناعى	١٨

مقدمة

تتناول ورقة العمل العلاقة بين العولمة الاقتصادية والتصميم الصناعى، من عدة زوايا إنتاجية وتكنولوجية وتسويقية وقانونية، وعلى عدة مستويات محلية وإقليمية ودولية. وينطلق ذلك من الأهمية القصوى بل والحاسمة لموضوع التصميم الصناعى، كمحور ارتكاز فى الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية والفرص التسويقية فى الداخل والخارج.

وقد أصبح التصميم الصناعى يرتبط ارتباطا وثيقا بالمتغيرات العالمية المتلاحقة فى هذا العصر، سواء منها المفهوم الشامل للعولمة، أو ما يتصل منها بالاقتصاد المعرفى الذى يعيد الآن تشكيل الحياة الاقتصادية للمجتمع الإنسانى، أو انفتاح الأسواق واشتداد المنافسة فيما بينها، أو ثورة المعلومات والاتصالات التى تحيل العالم تدريجيا إلى قرية كونية واحدة Global Village، أو السباق التكنولوجى الذى يتسارع ويغير من قواعد لعبة المنافسة على ساحة السوق العالمى، لتصبح منافسة بين الأفكار الجديدة والابتكارات والاختراعات، والسرعة فى تطبيقاتها، والاستمرار فى تطويرها بلا توقف، للاستجابة لرغبات المستهلك، وخلق احتياجات وأذواق وطلب استهلاكى لم تكن موجودة من قبل، بل وتحويلها إلى ضرورات حياتية للإنسان.

أين تقف الصناعة المصرية فى هذا المعترك والسباق المحموم ؟ وما هو دور التصميم الصناعى فيها حاليا .. وما يجب أن يكون عليه مستقبلا، لتمكينها من امتلاك عنصر قوى فى اكتساب القدرة التنافسية الحقيقية لمنتجاتها الوطنية ؟ وماذا يجب عليها فعله لكى تجعل من التصميم الصناعى للمنتجات أداة فعالة فى يدها فى حلبة المنافسة الخارجية الزاحفة نحو سوقها المحلى، فى ظل قواعد (الجات/ المنظمة العالمية للتجارة)، وسلاحا تحمله فى أى تحرك جاد لتنمية صادراتها إلى السوق العالمى.

وتحاول (ورقة العمل) إلقاء الضوء على بعض هذه الجوانب، والإجابة على بعض هذه التساؤلات، من زوايا العولمة الاقتصادية، والقواعد الدولية للملكية الفكرية، والاقتصاد المعرفى، وأهمية ودور التصميم الصناعى فى الإنتاج والتنافسية والتسويق، وضرورة تطوير موقف مصر فى مجال التصميم الصناعى، من حيث أبعاده التكنولوجية والتجارية، محليا وإقليميا ودوليا. وتنتهى الدراسات بطرح مجموعة خطوط رئيسية مقترحة لتحرك مصر فى مجال تنمية التصميم الصناعى.

* ——————— *

(أولا)
مفهوم ومقومات العولمة الاقتصادية

١- يخضع موضوع التصميم الصناعى، كأى قطاع إنتاجى أو اقتصادى آخر، لتأثيرات وتطورات (العولمة الاقتصادية)، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، سواء من حيث أنه يمثل بذاته كيانا مستقلا ضمن التجارة الدولية فى حقوق الملكية الفكرية، من خلال براءات الاختراع أو تراخيص المعرفة الفنية أو حقوق الإنتاج أو تراخيص الامتياز التجارى، أو من حيث أنه عنصر مشمول ضمنيا فى عمليات التجارة والصناعة، ضمن مشروعات الاستثمار المباشر أو عقود توريد المعدات الهندسية الرأسمالية للإنتاج الصناعى أو عمليات حقوق الانتفاع BOT (البناء والتشغيل، التسليم) بصورها المختلفة، أو النشاطات التسويقية المحلية والدولية فى المنتجات الصناعية النهائية الإستهلاكية أو المعمرة ... إلخ. ويظل التصميم الصناعى عنصرا أساسيا فى تكلفة السلعة، ووظيفتها وشكلها الجمالى أو العملى وقدرتها التنافسية، ومستوى رواجها ونفاذها إلى الأسواق، ومركزها ضمن هيكل العرض والطلب الاستهلاكى.

٢- إن (العولمة) الاقتصادية تلقى بظلالها الثقيلة والممتدة فى العلاقات الاقتصادية الدولية، وكأنها دورة الفلك التى لا مفر للعالم من الدوران معها والتعامل من خلال مساراتها. إن أحد التحديات الكبيرة التى تواجه اقتصادات الدول النامية (ومنها مصر)، والصناعة فيها بوجه خاص، وعلى رأسها نشاط التصميم الصناعى، هو أن تبذل قصارى جهدها لتعظيم إيجابيات العولمة إلى أقصى حد ممكن، والحد من سلبياتهاإلى أدنى حد ممكن، وأن تحاول الإسهام الفعال فى حركة العولمة ذاتها، وفى العمل على توجيهها فى الاتجاه الصحيح، الذى يمكن أن يحقق بعض التكافؤ أو التوازن فى توزيع مكاسب(العولمة) وتضحياتها، وخاصة بين دول الشمال المتقدمة ودول الجنوب النامية. ولن يتأتى لها ذلك أبدا بالاكتفاء بدور نقل التكنولوجيا إليها من الخارج، بل بالعمل الدائب على توطينها وزرعها وتطويرها فيها، والانتقال إلى امتلاك قدراتها التكنولوجية الذاتية، التى تستجيب لاحتياجاتها أولا، ثم

تكون قابلة للتصدير للسوق العالمى، وإخضاع هذه القدرات للبحث والتطوير المستمر.

٣- إن (العولمة) ليست خيرا كلها وليست شرّا كلها، ولكنها صورة جديدة من صور السباق الحضارى فى مضمار القوة والتقدم، وشكل من أشكال تطور الصراع العالمى من أجل خدمة المصالح وتوسيع رقعة النفوذ، يتم تقنينه بطرق ووسائل مستحدثة، لإدارة المنافسة العالمية. وإذا كانت (العولمة) قد صاغتها وتهيمن على مساراتها الدول الكبرى، لحماية وتعظيم مصالحها وإدارة صراعاتها فى ثوب جديد، على مستوى كوكب الأرض، بل وفى الفضاء الخارجى أيضا، للعمل على زيادة نصيبها الاستراتيجى من الكعكة(الكوكبية) الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية والمعلوماتية، فان من نتائجها الحتمية الواضحة منذ الآن، تراجع الضعفاء والمتخلفين والكسالى الذين يحجمون عن اقتحام حلبة السباق، ويبدون ظاهريا أنهم(غير قادرين) على ذلك، ولكن المشكلة أنهم (غير راغبين) فى ذلك، ولا يمتلكون الإرادة الكافية لقبول تحديات (العولمة) المتسارعة، التى سبق أن قبلتها بل وسبقتها دول نامية أخرى كانت أقل تقدما من مصر، ثم أصبحت من (النمور)، وركبت قطار العولمة منذ محطتها الأولى، وتحتل مقاعد فيه الآن مع الشركاء الكبار. ومن المؤكد أن المشاركة فى (العولمة) مرهونة بامتلاك الوعى والعزم والوسائل لإدارة حركة الحاضر وتصميم صورة للمستقبل، وتحويل الجهد إلى إنجازات حقيقية ونجاحات ملموسة.

٤- إن (العولمة) بصفتها ترجمة وتجسيدا جديدا للصراع العالمى، لن يكتب الفوز فيها لمن يملك أسلحة أشد فتكا، بل لمن يعلم أكثر ويفكر أكثر ويجوّد ثمار عمله أكثر. من هنا فان التحدى الحقيقى أمام مصر والدول النامية الناشئة المماثلة لها، لكى تحول دون معاناة مساوىء وسلبيات العولمة أو للحد منها، وعلى رأسها التبعية لدول الشمال أو القوى العالمية الأكثر تقدما، هو أن تتفهم جيدا

طبيعة وأدوات (العولمة)، وتستوعب قواعد اللعبة الكونية الجديدة الزاحفة، وأن تختار منها ما يلائمها وما يمنحها موطىء قدم فى مضمار السباق، ثم يضعها فى موضع متقدم فيه، وأن تحسن استخدام ما بأيديها من قدرات وإمكانيات، وأن تحّول ما تمتلكه من مزايا نسبية لمواردها إلى مزايا تنافسية، بما تضيفه إليها من قيم صناعية تحويلية، من خلال استخدام قدرات تكنولوجية وإنتاجية جديدة. إن هذا المسلك فقط هو ما قد يتيح لمصر والدول النامية الأخرى، أن تمتلك دور الشريك الفاعل فى آلية الاعتماد الدولى المتبادل، ولا تكتفى بدور المتفرج الهامشى الذى قد تدفعه القوة المركزية الطاردة لآلة (العولمة) إلى خارج الدائرة الكوكبية التى تنطلق بسرعة وقوة، ولا تكف أبدا عن الدوران.

٥- والحقيقة أن العلاقات الدولية كانت قد بدأت تشهد صورا مبكرة ومختلفة نسبيا من محاولات أو نماذج (العولمة) منذ أواسط القرن العشرين، حين بدأ العالم ينشىء مؤسسات ويعقد اتفاقيات دولية جديدة، أو يطور القليل القائم منها آنذاك، لتنظيم وتسيير التعاون فى مجتمع الدول، وذلك بمبادرات من القوى الكبرى والدول الاستعمارية. وقد سبق أو تبع هذا التطور المحاولات المستمرة من الدول الكبرى، لتطوير وسائل سيطرتها وتوسيع دائرة مصالحها، وأحيانا توزيع دوائر نفوذها فيما بينها، من خلال التنظيم الدولى ذاته أو من خارج هذا التنظيم. وقد كان تعدد الأقطاب فى النظام الدولى قبل الحرب العالمية الثانية أو ثنائية هذه الأقطاب بعدها، أحد عوامل تخفيف سلبيات (العولمة) السابقة، كما كان من ثماره أو مظاهره انفجار حركة التحرر الوطنى وتصفية الاستعمار فى صورته المسلحة، وظهور عشرات الدول على الساحة العالمية ككيانات مستقلة، وتعاملها مع النظام الاقتصادى الدولى، وصعود حركة التصنيع فيها بدرجات مختلفة. ولكن هذا لم يكن ولن يكون نهاية لمحاولات السيطرة من جانب القوى الكبرى.

٦- إن من أخطر مراحل أو مظاهر (العولمة) فى صورتها الراهنة، هو القطبية الآحادية لقوة منفردة عالمية واحدة، من النواحى السياسية والعسكرية ونسبيا الناحية التكنولوجية،

وهى الولايات التحدة، ولكنها مرحلة عارضة مؤقتة، سوف تتلوها حتما مرحلة جديدة تلوح بوادرها الآن، من التعددية القطبية، القائمة على الصراع أو السباق الاقتصادى والتكنولوجى والمعرفى، والذى سوف تتبلور فيه وتدخل إلى ساحته قوى جديدة مثل اليابان والصين والاتحاد الأوربى وربما تجمع آسيوى، أو تجمع أوروبى/آسيوى، وربما روسيا إذا شهدت صحوة قومية حقيقية. ويشير ذلك إلى أن (العولمة) ليست قَدَرا تحكمه الحتميات، بل هى تخضع لسنّة التطور والمتغيرات والحركة العكسية وتضارب المصالح بين أقطابها.

٧- وإذا كانت (العولمة) تشمل كل مظاهر ومجالات التعاون الدولى، إلا أن أبرز آثارها دون شك هو تدويل الاقتصاد والمعلومات والمعرفة، مع الانكماش التدريجى للحواجز أمام حركة السلع ورؤوس الأموال والتكنولوجيا والعمالة الماهرة واندماج الأسواق، وتضاؤل أهمية الحدود السياسية مع تزايد أهمية الحدود الاقتصادية والتكنولوجية عل حساب الحدود السياسية.

<u>ويمكن تحديد أهم ملامح الوجه الاقتصادى للعولمة أو النظام الاقتصادى العالمى الجديد فيما يلى:</u>

(أ) قيام وبروز من (الجات) والهيكل المؤسسى لها (المنظمة العالمية للتجارة) على الساحة الاقتصادية الدولية، كاطار للمعايير التى تحدد النظام التجارى الجديد الذى يحكم العلاقات التجارية بين الدول، وامتداد اختصاصها إلى مجالات جديدة مثل الملكية الفكرية والخدمات والاستثمار.

(ب) انتشار وتعميق التكتلات الاقتصادية الإقليمية وشبه الإقليمية وبين الأقاليم وبين القارات، بين الدول المتقدمة أو الدول النامية أو مزيج منهما معا فى بعض الحالات.

(جـ) ظهور واتساع التحالفات الاستراتيجية والاندماجات بين الشركات والبنوك

والمؤسسات الإنتاجية ذات الحجم الكبير والمتوسط للقطاع الخاص، والتى تهدف إلى تنظيم المنافسة وخفض التكاليف ورفع الكفاءة وتوزيع الأدوار فى السوق الداخلى أو العالمى، وقد تتخذ أحيانا مظهر الاحتكارات.

(د) تعاظم وزن الشركات المتعدة الجنسيات، من حيث حجم رؤوس الأموال والاستثمارات والسيطرة على التكنولوجياوالأسواق.

(هـ) تسارع وتضخم حركة رؤوس الأموال بين الأسواق المالية، بصورة محمومة أحيانا، تتجاوز بكثير طاقة الاستيعاب للاستثمارات، بما يؤدى إلى الإضطراب المالى على الساحة العالمية، ويلحق الضرر بمصالح الدول الغنية ذاتها، ويحدث ارتباكا فى أسواق النقد والبورصات.

(و) ظهور بوادر تقسيم عالمى جديد للعمل، تتحول فيه النشاطات الإنتاجية فى الدول المتقدمة إلى السلع المعرفية الصغيرة الحجم والوزن وشديدة التعقيد، وذات القيمة المضافة العالية فى ابتكار الفكرة والمعلومات والغالية الثمن، مثل الصناعات الإلكترونية والمواد الجديدة والهندسة الوراثية، والانتقال التدريجيى للكثير من الصناعات التحويلية المعدنية والهندسية والكيماوية والنسيجية والثقيلة ومواد البناء، وغيرها من الصناعات الملوثة للبيئة إلى الدول النامية.

(ز) اتساع الفرص أمام الدول النامية الناشئة، التى تتمتع بمزايا نسبية محددة وخاصة فى مجال الموارد البشرية، لتحويل هذه المزايا إلى مزايا تنافسية، إذا اتجهت إلى تنمية القطاعات الصناعية عالية التكنولوجيا، مثل الاتصالات والمعلومات والمواد الجديدة والإلكترونيات، والدخول بها إلى السوق العالمية بجودة نوعية وأسعار تنافسية. ويعتبر التصميم الصناعى نموذجا جيدا للدول النامية للتقدم فى مثل هذه المجالات، إذا وجهت اهتماما كافيا لها.

(ح) ازدياد سطوة المؤسسات الدولية السياسية والاقتصادية، وتدخلها المتزايد فى

الشئون المحلية السيادية للاقتصادات الوطنية للدول، وبوجه خاص الدول النامية، وفرضها لأوضاع وسياسات إلزامية عليها، أو حصار أو حظر أو قيود أخرى، لخدمة الاستراتيجيات العالمية والمصالح السياسية للدول الكبرى، تحت دعاوى الشرعية الدولية وحقوق الإنسان ... إلخ

(ط) محاولة الدول الصناعية الكبرى استخدام ذرائع غير اقتصادية للحد من صادرات الدول النامية لأسواقها، مثل البيئة والعمالة وحقوق الإنسان، وحدوث مواجهات ونزاعات بشأنها بين دول الشمال والجنوب فى (الجات) وغيرها من المنظمات الدولية.

(ى) انتشار ثورة المعلومات والاتصالات، وشمولها كل قطاعات الانتاج والخدمات والعلاقات بين الدول، وتصاعد أهمية شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) واستخدامها فى كافة الأغراض، والربط بين شبكات المعلومات فى الدول والمؤسسات الدولية، والتدفق الحر للمعلومات، وازدياد أهمية قواعد البيانات والبرمجيات والأعمال الإلكترونية الرقمية فى الاتصالات عن طريق الأقمار الصناعية.

* ——————— *

(ثانيا)
قواعد التجارة فى الملكية الفكرية فى الجات/ المنظمة العالمية للتجارة وعلاقتها بالتصميم الصناعى

بدأت خطوات حماية الملكية الفكرية فى العالم منذ أكثر من قرن، ونشأت العديد من المنظمات الدولية لهذا الغرض، آخرها (المنظمة العالمية للملكية الفكرية) WIPO. وقد تم إبرام العديد من الاتفاقيات لتحديد الالتزامات الدولية فى هذا المجال، من أهمها (اتفاقية باريس) لحماية حقوق الملكية الصناعية(١٩٦٧)، واتفاقية (برن) لحماية حقوق المؤلف (١٩٧١) وغيرها. وقد جاء آخر وأشمل تخطيط دولى لتلك القواعد فى اتفاقية جوانب التجارة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) عام ١٩٩٤، وهى إحدى الاتفاقيات الملحقة باتفاقية(الجات ١٩٩٤) فى نطاق المنظمة العالمية للتجارة. وقد أدمجت فيها كل من اتفاقية باريس واتفاقية برن.

١- تعريف حق الملكية الفكرية فى الجات: Intellectual Property Right

هو حق المؤلف والمفكر والمخترع والمبتكر، فى منع الآخرين من استغلال اختراعاتهم وتصميماتهم وأفكارهم وما أبدعته عقولهم دون اتفاق معه، ويحق لصاحبها تسجيلها وتوفير الحماية اللازمة لها، والتى تحول دون استغلال الآخرين لها بغير إذنه وموافقته. ويبدأ نفاذ الاتفاقية بالنسبة للدول النامية (ومنها مصر) بعد فترة انتقال تنتهى فى يناير ٢٠٠٠، وتلتزم بالانتهاء من مراجعة تشريعاتها وفقا لها فى نوفمبر ٢٠٠٠.

٢- أنواع حقوق الملكية الفكرية التى تتمتع بحماية الاتفاقية:

(أ) هناك عدة أنواع من حقوق الملكية الفكرية تحميها الاتفاقية، ومن بينها النماذج الصناعية والتصاميم الصناعية، وهذه تتوفر لها بشكل مباشر. وهنالك طرق حماية غير مباشرة لها ،يمكن أن تتوفر من خلال حماية حقوق أخرى مثل : حق المؤلف (الإبداع العلمى) براءة الاختراع (الأفكار الجديدة الابتكارية القابلة للاستغلال الصناعى)، العلامات التجارية (المميزة للخدمات)، المعلومات غير المفصح عنها

(المعلومات السرية والأسرار التجارية والمعرفة التقنية).

(ب) اشترطت المادة (٢٥) من الاتفاقية لتوفير الحماية للنماذج والتصميمات الصناعية، أن تكون جديدة وأصلية،لكى يمكن أن تقوم الدولة العضو بتوفير الحماية لها. ويمكن أن تمتنع الدولة عن منح هذه الحماية، فى حالة ما إذا كانت هذه التصميمات مرتبطة باعتبارات فنية أو مهنية، ويجب ألا تشترط الدولة لمنح الحماية، أية متطلبات تضعف من فرصة السعى للحصول عليها، ويمكن لها أن تستخدم فى تلك النقطة نفس القاعدة المستخدمة فى حماية المؤلفات الأدبية.

٣- وسائل حماية حقوق الملكية الفكرية :

(أ) لصاحب التصميم الصناعى المتمتع بالحماية، الحق فى منع أى طرف ثالث لم يحصل على موافقته، من استغلال التصميم لأغراض تجارية عن طريق النسخ أو البيع ... إلخ.

(ب) يمكن للدولة العضو أن تقوم بمنح استثناءات من حماية التصميم الصناعى، فى حالة عدم تعارض استخدام الطرف الثالث مع المصالح المشروعة لصاحب الحق الأصلى.

(جـ) تستمر مدة حماية التصميم الصناعى لفترة لا تقل عن عشر سنوات، أى أنها يمكن أن تزيد عن هذه الفترة.

(د) يحق للجمعيات والاتحادات التى تتمتع بحقوق حماية الملكية الفكرية، إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، عن طريق الإجراءات القضائية المدنية.

(هـ) للدولة العضو الحق فى منع دخول السلع المستوردة المتعدية على حقوق الملكية الفكرية، بما فى ذلك منع توزيعها التجارى.

(و) يجب أن يقوم منتهك حقوق الملكية الفكرية، بدفع تعويضات مناسبة لصاحب

الحق، وكذا تعويضه عما يلحق به من خسائر من جراء هذا الانتهاك، ودفع كافة النفقات التى تكبدها صاحب الحق لإثبات حقه.

(ز) للدول الأعضاء الحق فى التصرف فى السلع المعتدية على حقوق الملكية الفكرية، خارج قنوات التوزيع التجارى، دون إعطاء المتضرر أية تعويضات.

(ح) يحق لصاحب الملكية الفكرية الحصول من المتعدى على كافة المعلومات الخاصة بآخرين، يكون لهم دور فى إنتاج أو توزيع هذه السلعة دون ترخيص من صاحب الحق.

(ط) فى حالة عدم ثبوت تورط المدعى عليه بالاعتداء على حقوق المدعى، يكون للمدعى عليه الحق فى الحصول على التعويضات المناسبة، بالإضافة إلى التكاليف الأخرى التى قد يتكبدها لإثبات براءته.

(ى) يجب على صاحب الحق تقديم أدلة كافية لإثبات حدوث التعدى، وكذا تقديم وصف تفصيلى للسلعة، بحيث يسهل تعرف السلطات الجمركية عليه.

(ك) يجب على السلطات المعنية أن تطلب من المتقدم بالشكوى أن يقدم ضمانا أو كفالة معادلة كافية لحماية المدعى عليه.

(ل) فى حالة انتهاء فترة تعليق الإفراج الجمركى عن سلعة معينة (تشمل التصميم الصناعى، براءات الاختراع ... إلخ)، بموجب قرار لا بموجب أمر قضائى، يكون من حق المستورد أن يطلب الإفراج عن هذه السلع، بعد تقديم ضمان أو كفالة تضمن حماية صاحب الحق.

(م) يحق للهيئات المختصة فى الدولة، تدمير أو التخلص من السلع المتعدية، وفى حالة السلع التى تحمل علامة تجارية مقلدة أو مشابهة، يجب ألا يتم إعادة تصديرها دون تغيير حالتها.

(ن) يجب على الدول الأعضاء نشر كافة المعلومات المتعلقة بحماية حقوق الملكية

الفكرية فيها ، بما فى ذلك القوانين والتشريعات والقرارات الإدارية والقضائية والاتفاقيات الحكومية.

٤- مصر واتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية :

(أ) الأعباء والسلبيات:

* ارتفاع التكلفة الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لرفع مستويات ومعايير الحماية للمنتجات الفكرية.
* الالتزامات التشريعية والتى يراجعها مجلس حقوق الملكية الفكرية الذى يشرف على سير عمل الاتفاقية.
* التكاليف الإدارية والمالية لتأهيل الأجهزة المعنية لمواجهة الالتزامات الجديدة.
* ارتفاع تكلفة نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية فى حالات المغالاة فى التراخيص.

(ب) المزايا والمكاسب:

* إلزام الدول المتقدمة بتقديم حوافز لمؤسساتها ، لتشجيعها على نقل التكنولوجيا للدول الأقل نموا.
* تشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر ونقل التكنولوجيا المتطورة إلى مصر.
* تشجيع الابتكار من خلال الضمانات والاهتمام بالبحوث والتطوير (R&D).
* حماية حقوق الملكية الفكرية المصرية للمنتجات الثقافية فى الدول العربية بوجه خاص حيث تتمتع مصر بمزايا نسبية فى هذا الشأن.
* حماية المستهلك والصناعة من الغش التجارى من خلال حماية العلامات التجارية.

(جـ) مقترحات لتعزيز قدرة مصر على مواجهة التزاماتها في الاتفاقية وزيادة وفرص الاستفادة منها :

* الاستفادة من مواضع المرونة فى الاتفاقية وتفسيرات نصوصها الغامضة بما يتماشى مع مصالحها.

* الاستفادة من الاستثناءات التى تتضمنها الاتفاقية مثل: الصالح العام والقيم البيئية.

* الاستفادة من الفترات الانتقالية الإضافية، بعد الفترة الأصلية، لتأهيل الصناعة الوطنية.

* الاستغلال الأمثل لحقوق الملكية الفكرية التى دخلت فى الملك العام ولم تعد محلا للحماية.

* وضع تشريعات ونظم لمواجهة التعسف فى استخدام حقوق الملكية الفكرية.

* تشجيع الابتكار على المستوى الوطنى لأنشطة الجامعات والقطاع الخاص.

* تشجيع التعاون على المستوى الإقليمى مع الدول العربية ومؤسساتها البحثية.

* الاستفادة من فرص مراجعة الاتفاقية فى عدد من المجالات والمواقف مثل تعزيز نقل التكنولوجيا.

* الربط بين معايير حماية البيئة وحماية حقوق الملكية الفكرية بشروط ميسرة للدول النامية.

* تنشيط مشاركة الدول النامية فى مجلس حقوق الملكية الفكرية لخدمة مصالحها.

* الاستفادة من الأحكام الخاصة بتوفير المعونة المالية و لفنية للدول النامية.

(د) إصدار التشريع المصرى لحماية حقوق الملكية الفكرية :

يناقش مجلس الشورى حاليا مشروع قانون أحالته إليه الحكومة حول حماية الملكية الفكرية، وبحثته بالمجلس لجنة خاصة شكلت لهذا الغرض، ويصدر القانون تنفيذا لالتزامات مصر فى الاتفاقية. وتدور حوله فى المجلس مناقشات متعمقة، وتوجد خلافات واسعة فى وجهات النظر حول العديد من نصوص المشروع، وخاصة بالنسبة لإنتاج الدواء والتنمية الصناعية ونقل التكنولوجيا. وسوف يحال المشروع بعد ذلك إلى مجلس الشعب لدراسته من جانبه أيضا وإصدار القانون.

* ——————— *

(ثالثا)
التصميم الصناعى فى إطار الاقتصاد المعرفى وفى ضوء ثورة المعلومات والتسويق

١- طبيعة التصميم الصناعى كجزء من الاقتصاد المعرفى:

(أ) يعتبر التصميم الصناعى فى جوهره ثمرة للإبداع الفكرى، ويعتبر فى تطبيقاته مزيجا من التطوير الفنى والتنمية التكنولوجية، وبذا فانه يمثل نموذجا للاستفادة من منتجات الاقتصاد المعرفى المعاصر، الذى يعتمد فى تطوره على التقدم فى الحاسب الآلى وثورة المعلومات، ويستمد نجاحه من تقدم فنون واستراتيجيات التسويق.

(ب) بعبارة أخرى فان الفكر الصناعى الحديث، يجد تحت تصرفه تيارا متدفقا من البحث العلمى والمعلومات والمعرفة، يتيح له الاستفادة القصوى من إنجازات التقدم فى الرسم الهندسى بالكمبيوتر للتصميمات الصناعية، ومن التطور فى إنتاج السبائك المعدنية والمواد الجديدة واللدائن والألياف الاصطناعية، وفى اختراعات الدوائر الإلكترونية المتكاملة وفائقة الكثافة، مما يسمح باستنباط التصميمات الصناعية التكنولوجية المبتكرة التى لا تقف عند حد، والتى تمتزج بالإبداع البشرى وتتفاعل معه.

(جـ) إضافة إلى ذلك فان اتساع حجم الطلب فى السوق، واشتداد حدة المنافسة، واتساع تدابير تحرير التجارة الدولية، وتصاعد الاقتصاد الحر وآليات السوق فى الاقتصادات الوطنية، تجعل جميعا من نشاط التصميم الصناعى أداة للتطور التكنولوجى فى الإنتاج ووسيلة للسباق التنافسى للسلع بين المنتجين الصناعيين، من خلال عمليات التطوير المستمر المبدع.

٢- مفهوم الاقتصاد المعرفى الجديد :

(أ) الاقتصاد المعرفى هو منهج لاقتصاد عالمى جديد، يتجه إلى تهميش دور الأرض ومواردها كأحد عناصر الإنتاج، مقابل تعظيم دور المعرفة والتكنولوجيا فى التنمية

والاستثمار، مع تحقيق أهداف الحفاظ على البيئة والتحرر الاقتصادى وقوى السوق والتداول الحر للمعلومات بين الدول عبر شبكات الاتصال، وتقليص الحواجز عبر الحدود، والاستفادة القصوى من نتائج الثورة المعلوماتية فى التنمية الاقتصادية.

(ب) يعنى ذلك أن الاقتصاد القائم على المعرفة، هو الاقتصاد الذى يعتمد أساسا على إنتاج وتوزيع واستخدام التكنولوجيا الحديثة فى مجال المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها غير المحدودة، ويركز على الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع المحدودة، فى جميع مراحل الإنتاج والتوزيع، والاعتماد الكلى أو إلى أقصى حد ممكن على المكون التكنولوجى فى الإنتاج، مقابل الوفر الشديد فى عناصر الإنتاج الأخرى، من مواد خام وعمل ورأسمال، وكذلك الاستثمار المتنامى فى هذا المكّون خاصة فى البحوث والتطوير، وفى تنمية القدرات والمهارات البشرية، بهدف توسيع دائرة الاستغلال الأمثل لها فى كافة القطاعات.

(جـ) نجح الاقتصاد المعرفى فى رفع الإنتاجية فى القطاعات التى طبق فيها حتى الآن، ومن أهمها قطاعات الصناعات الإلكترونية والحاسبات وبرامج الحاسب والتصميم الصناعى والاتصالات. ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة الفكرة والمعرفة التكنولوجية وتشغيل البيانات، وتعاظم الدور الذى أصبحت تلعبه فى الارتقاء بالمنتجات وخفض تكلفتها، وتعدى تأثير ذلك إلى مجمل الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية فى المجتمعات التى توسعت فى هذه التطبيقات، ثم تجاوز هذا التأثير الإطار المحلى إلى هيكل العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية، مع اتجاه العالم نحو العولمة.

(د) استنادا إلى ذلك أصبحت المعرفة هى السلعة الرئيسية فى الاقتصاد الجديد، ولكنها سلعة تحكمها معايير وحقائق جديدة، فهى لا تخضع لقانون الندرة

أو لقانون التكلفة الحدية، فكلما توافرت فى المجتمع فانها لا تنقص ولا تنتهى. وهناك فارق كبير بين المعرفة وتكاليف استثمارها وبيعها وشرائها وتوزيعها والحصول عليها، ولكن ثمنها يرتبط بالاكتشاف العلمى أو التقنى أو الخلق الإبداعى، الذى تتحدد قيمته وفقا لتكلفة التوصل، إليه ومدى إسهامها فى خفض التكلفة الانتاجية للسلعة ورفع الجودة النوعية لها ودعم قدرتها التنافسية، باعتبار أن المعرفة مكون تكنولوجيى متعدد المراحل والأغراض. وعلى المجتمع أن يحفز تحويل المعرفة إلى حقوق ملكية فكرية، بالحفاظ عليها وتشجيعها وتنمية الاستثمار فيها، وأولا يسمح بأن تبلغ درجة حمايتها الوصول بها إلى مستوى الاحتكار، الذى يترتب عليه آثار سلبية عكسية فى نموها ثم تراجعها وانكماشها.

٣- العوامل التى تؤثر على قدرة مصر على تنمية التصميم الصناعى والنماذج الصناعية من زاوية الاقتصاد المعرفى وثورة المعلومات وتحدد مستوى هذه القدرة :

(أ) القدرة على الاحاطة بالتطورات التكنولوجية العالمية المتقدمة ومراكز معلوماتها.

(ب) القدرة على النفاذ إلى شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت).

(جـ) القدرة على استخدام شبكة (الإنترنت) واستعمال مواقعها بكفاءة.

(د) القدرة على تطويع (الإنترنت) وشبكات المعلومات المتخصصة الأخرى لأغراض التطوير والتنمية، بمعنى التعرف على الفرص المتاحة والإفادة القصوى منها.

(هـ) القدرة على تمويل البحوث والتطوير والتنسيق بين مؤسساتها وتسويق منتجاتها المعرفية.

(و) القدرة على تمويل المشروعات التى تستفيد من التصميمات الصناعية فى إنتاج السلع بكفاءة.

* ——— *

(رابعا)
خطوط رئيسية مقترحة
لتحرك مصر فى مجال تنمية التصميم الصناعى

١- استثمار علاقات التعاون الاقتصادى والفنى مع القوى والتكتلات الاقتصادية للدول الصناعية المتقدمة : ومن أهم أمثلة ذلك اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية، وبالتحديد برنامج تحديث الصناعة المصرية المتعدد الأغراض فى نطاق المشاركة، والمخصص له ٢٥٠ مليون دولار ويمتد لفترة خمس سنوات، وبرنامج (مبارك - كول) للتعاون الفنى بين مصر وألمانيا الاتحادية، وآليات التعاون المصرى/الأمريكى خاصة فى مجال الملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢- دراسة تجارب ناجحة انتقائية لدول نامية والاستفادة منها : ومن أبرز أمثلة ذلك تجربة ماليزيا فى السنوات الثلاثين الماضية، والتى قطعت فيها شوطا كبيرا فى مجال التصميم الصناعى، الذى أسهم بدوره فى نجاح ودفع التنمية الصناعية فيها وخاصة فى مجال الصناعات الدقيقة والكهربائية والإلكترونية، مما وضعها ضمن النمور الآسيوية، كما تتضح الاتجاهات القادمة للتجارة بالنسبة لتخطيط مستقبل اقتصادها المبنى على المعرفة، فى استراتيجيتها المطروحة فى (رؤية عام ٢٠٢٠ - Vision 2020)، التى تستهدف الوصول بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة عام ٢٠٢٠، كما تظهر تفاصيلها فى مشروع الخطة القومية للاقتصاد المبنى على المعرفة K- Economy Master Plan.

٣- التوسع فى استخدام المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأداة للنهوض بالتصميم الصناعى : ويتحقق ذلك بعدة وسائل، من بينها تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة فى هذا المجال، وتزويدها بالتمويل والخبرة والمعلومات والوسائل، ونقل تكنولوجيا التصميم الصناعى من الدول المتقدمة من خلال مشروعات الامتياز التجارى Franchise، والمشروعات المغذية للمكونات للمصانع فى مصر أو الشركاء بالخارج، بتعاقدات مقاولات الباطن Suba - Contracting،

وإدخال التصميم الصناعى ضمن برامج الحضانات التكنولوجية والحضانات الصناعية لأصحاب هذه المشروعات، والتى ينفذها الصندوق الاجتماعى للتنمية وبعض الأجهزة المحلية وغيرها، لتأهيل الأجيال الجديدة من شباب الصناعيين فى مجال التصميم الصناعى.

٤- وضع تنفيذ استراتيجية مصرية شاملة للنهوض بالتصميم الصناعى فى كافة المجالات : ويعنى ذلك أن تقوم وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية مبادرات لإيجاد هذه الاستراتيجية، ورسم السياسات والبرامج والإجراءات التنفيذية لها، لتنمية فكر وإمكانيات التصميم الصناعى فى مصر، ولتحفيز دور التصميم الصناعى بمختلف الوسائل، كركيزة أساسية لتنمية القدرة التنافسية للصناعة المصرية، بدءا بالإبداع والابتكار فى مجال التصميم الصناعى (سواء بالنسبة للمنتجات الاستهلاكية أو السلع المعمرة أو التعبئة والتغليف أوالآلات والمعدات الرأسمالية)، ثم التوسع فى تسويق النماذج الصناعية داخليا وخارجيا، ورعاية تطبيقها وتطويرها بصورة مستمرة.

وتتركز أهم مقومات الاستراتيجية المقترحة فيما يلى :

(أ) إنشاء مركز قومى لبحوث التصميم الصناعى، ودعمه بمركز معلومات متخصص.

(ب) تأسيس مراكز تدريب للمصممين الصناعيين لتكوين الكوادر الفنية المتخصصة الناشئة.

(جـ) الاهتمام بادخال مواد متطورة للتصميم الصناعى، فى مناهج المعاهد العليا والمتوسطة، والكليات الجامعية ذات العلاقة بالهندسة والصناعة، لبناء أجيال جديدة من المهارات فى هذا المجال.

(د) رعاية المبدعين والابتكارات فى التصميم الصناعى، من خلال المسابقات

والإعلام والجوائز والمعارض، وتمويل التجارب التطبيقية للاختراعات.

(هـ) تشجيع وتنظيم دور مراكز البحوث ذات العلاقة، للقيام بنشاطات التطوير التكنولوجى فى الابتكار التصميمات الصناعية، بجهود ممولة ومنسقة من الحكومة ومنظمات الأعمال.

(و) تيسير إجراءات تسجيل براءات الاختراع، والنشر عنها ،ومساعدة المخترعين فى تنفيذها.

(ز) تفعيل دور رجال الأعمال والشركات الصناعية والجمعيات الأهلية فى رعاية المبدع الصناعى وصقل موهبته وتطوير كفاءته.

(ح) تحقيق تعاون فعال بين وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية ومراكز البحث العلمى والجامعات وتنظيمات المستثمرين، فى وضع آلية تكفل تعظيم الاستفادة من البراءات الصناعية المسجلة وإخراجها إلى حيز التطبيق على مستوى الانتاج الموجه إلى السوق.

(ط) إصدار مجلة علمية عصرية، متخصصة فى التصميم الصناعى، تنشر فيها المعلومات والمقالات، والبحوث المحلية والخارجية، والتطورات العالمية من تشريعات ومنظمات واتفاقيات ... إلخ.

٥- مراعاة تشجيع التصميم الصناعى فى القانون الجديد للملكية الفكرية :

ويتحقق ذلك بالافادة من المرونات والاستثناءات والمساعدات الفنية، المنصوص عليها فى اتفاقية جوانب التجارة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية فى (الجات) لصالح الدول النامية، باستخدامها بكفاءة لحماية ومساندة نشاط التصميم الصناعى، الذى ورد ضمن مجالات حقوق الملكية الفكرية التى تغطيها الاتفاقية.

٦- إدخال التصميم الصناعى ضمن النشاطات الاختيارية للتربية الفنية فى المدارس : ويقصد بذلك حفز وتوجيه الأجيال الجديدة فى مختلف مراحل التعليم الأساسى، لاكتشاف القدرات والميول لدى التلاميذ نحو ابتكار النماذج الصناعية والتصميم الصناعى، وتنمية المواهب التى تتضح فى هذا المجال.

* ——————— *